

لطلب المعارض (ع ج م س) بتعديل راتبه التقاعدي واحتساب مدة خدمته الجامعية ، و قدم تظلماً الى دائرة التقاعد بتاريخ ٢١/٦/٢٠٢٠ لم يرد عليه , فأصدرت لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين وبعده ٨ /تقاعد /٢٠٢١ بتاريخ ٢٠/١/٢٠٢١ قراراً قابلاً للتمييز يقضي برد الاعتراض من قبل المعارض (ع ج م س) وتحميله رسم الاعتراض ، ولعدم قناعة المميز/المعارض/ بالقرار المذكور بادر الى الطعن فيه تمييزاً طالباً نقضه بموجب عريضته التمييزية المؤرخة في ٢٣/١/٢٠٢٢ . وبعد ورود الأضبارة سجلت ووضعت قيد التدقيق والمداولة .:

القرار:-

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن ا لمددة القانونية تقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون لان اللجته لم تجري تحقيقاتها بخصوص الخدمة الفعلية للمتقاعد ومدى شموله بتنزيل درجة وظيفته لكونه من حملة شهادة البروفيسور والدكتوراه في مجال عمله والتحقق من اسباب فصله مع ادخال رئيس جامعة سوران / اضافة لوظيفته لغرض الاستيضاح منه عن ماهية الفصل من الجامعة وفيما اذا كان تمتع بأجازة مرضية من اللجنة الطبية الدائمة من عدمه في حينه وهل احتسبت له ام لا وبيان سبب عدم احتسابها له في حاله عدم احتسابه وهل كان بتاريخ فصله قد أكمل السن القانونية لالحالته الى التقاعد وهل كان بأمكن حالته للتقاعد بناءً على طلبه اثناء وظيفته قبل فصله ولما تقدم تقرر نقض القرار المميز واعادتها الى لجنتها للسير فيها وفق المنوال المشروح وعلى ضوء مايتظاهر اصدار القرار الموافق للقانون و صدر القرار بالأكثرية في ٢٤/٢/٢٠٢٢ .

لطلب المعارضة (ك ق أ) المقدم الى دائرة التقاعد بصرف راتبه التقاعدي ، وقررت الهيئه المذكورة في ٢٨/٧/٢٠١٩ رد طلب المعارضة . ولعدم قناعة المعارضة بالقرار المذكور بادرت الى اعتراضه لدى لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين ودفع الرسم القانوني ، فأصدرت لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين وبعده ٦٨ /تقاعد /٢٠١٩ بتاريخ ١٩/١١/٢٠٢٠ قراراً قابلاً للتمييز يقضي برد اعتراض المعارضة (ك ق أ) مع تحميلها المصاريف ، وبنتيجه التدقيقات التمييزية ايدت

منقوضة بموجب القرار الصادر عن هذه الهيئة بعدد ٢٦ /تقاعد/٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٨، فأصدرت لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين وبعدها ٦٨/تقا عد/٢٠١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٩ قراراً قابلاً للتمييز يقضي برد الاعتراض المقدم من قبل المعترضة ((ك ق أ) مع تحميله المصاريف واعادة الرسم المدفوع، وبنتيجة التدقيقات التمييزية بموجب قرارها المرقم ٢٤٢/تقا عد/٢٠٢١ في ٢٠٢١/٨/١٨ تم نقض القرار المميز وأعادتها الى لجنتها للسير فيها، فأصدرت لجنة قضايا المتقاعدين بعدد ٦٨/تقاعد/٢٠١٩ بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٣ قراراً قابلاً للتمييز يقضي بالزام المدعى عليهما (وزير..... وا..... ومدير عام..... مدير..... اربيل/ اضافة لموظفتهم) بحرف الاستحقاق التقاعدي الايل الى المعترضة (ك...ق... ..) من الراتب التقاعدي لزوجها المتقاعد المتوفي (ع...ع... ب... ش... في) الاضبارة التقاعدية بالرقم التقاعدي (١٠٩٦٩/ف٢) والعا ئدة للمتقاعد (ع...ع... ب...) (اعتباراً من تاريخ وفاته في ٢٤/٤/٢٠١٧، و لعدم قناعة المميز/المعترض/ بالقرار المذكور بادر الى الطعن فيه تمييزاً طالباً نقضه بموجب عريضته التمييزية المؤرخة في ٢٤/٢/٢٠٢٢ وبعد ورود الأضبارة سجلت ووضعت قيد التدقيق والمداولة

القرار:-

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن ا لمدة القانونية تقرر قبوله مقدم شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون لصدوره اتباعاً لقرار المنقض التمييزي الصادر عن هذه المحكمة بعدد ٢٤٢/تقا عد/٢٠٢١ في ٢٠٢١/٨/١٨ على ان يحتسب الراتب التقاعدي من تأريخ المطالبة القضائية في ٢٠١٩/٨/٢١ وليس من تأريخ وفاة المتقاعد المؤرخ في ٢٤/٤/٢٠١٧ وحيث ان ذلك لا يعد مؤثراً في نتيجة القرار تقرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية واعادة الاضبارة الى لجنتها و صدر القرار بالاتفاق في ٢٨/٣/٢٠٢٢

العدد /١٠٩/تقاعد/٢٠٢٢

لطلب المعترضة (ر ن س) المقدم الى دائرة التقاعد بحرف راتبها التقاعدي، وقررت الهيئة المذكورة في ٢٠٢١/١/٢١ رد طلب المعترضة. و لعدم قناعة المعترضة بالقرار المذكور بادرت الى اعتراضه لدى لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين ودفعت الرسم القانوني، فأصدرت لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين وبعدها ١٣ /تقاعد /٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٧ قراراً قابلاً للتمييز يقضي بالزام المدعى عليه دائرة التقاعد العامة اضافة الى وظيفته باحتساب الراتب التقاعدي العائلي للمعترضة (ر ن س) والمتاتي من زوجها المتوفي البرفيسور المساعد (ب ا ر) لانه الافضل لها وان القانون منحها حق

الاختيار ولا يجوز سلب هذا الحق منها واعتبارا من تاريخ المطالبة بها في ٢٠٢٠/١١/١١ و عادة الرسم المدفوع اليها، ولعدم قناعة المميز/المعترض عليه/ بالقرار المذكور بادر الى الطعن فيه تمييزاً طالباً بنقضه بموجب عريضته التمييزية المؤرخة في ٢٠٢٠/٢/٢٤ وبعد وروداً لضابرة سجلت ووضعت قيد التدقيق والمداولة :-

القرار:-

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن ا لمدة القانونية تقرر قبوله مقدم شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون لصدوره اتباعاً لقرار المنقض التمييزي الصادر عن هذه المحكمة ب عدد ٢٤٢/٢٤٢/تقا عد/٢٠٢١ في ٢٠٢١/٨/١٨ على ان يحتسب الراتب التقاعدي من تأريخ المطالبة القضائية في ٢٠١٩/٨/٢١ وليس من تأريخ وفاة المتقاعد المؤرخ في ٢٠١٧/٤/٢٤ وحيث ان ذلك لا يعد مؤثراً في نتيجة القرار تقرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية واعادة الاضبارة الى لجنهها و صدر القرار بالاتفاق في ٢٠٢٢/٣/٢٨

العدد /١١٠/ تقاعد/٢٠٢٢

لطلب المعترض (ا ر ح) من مدير عام دائرة التقاعد بخصوص احتساب فترة تمديده في وظيفته خدمة جامعية عند تخصيص راتبه التقاعدي فقررت هيئة التقاعد بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٨ برّد طلب المعترض . ولعدم قناعة بالقرار المذكور بادر الى اعتراضه فأ صدرت لجنه تدقيق قضايا المتقاعدين ب عدد ٢١/٢٤٢/تقا عد /٢٠١٩ و بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٢ قراراً قابلاً للتمييز يقضى بالزام المعترض عليه (مدير عام دائرة التقاعد / اضافة لوظيفته) احتساب فترة تمديده الى خدمته الجامعية ومن ثم استخراج راتبه التقاعدي بموجب قانون الخدمة الجامعية المرقم (٢٣) المعدلة لسنة ٢٠٠٨ اعتباراً من تاريخ حالته على التقاعد وصرف فروقاتها ان وجد واعادة الرسم المدفوع اليه ، ولعدم قناعة المميز عليه بالقرار المذكور بادر الى الطعن فيه تمييزاً طالباً بنقضه، وبنتيجة التدقيقات التمييزية بموجب قرارها المرقم ١٧٠/تقاعد/٢٠١٩ في ٢٠١٩/١٠/٩ تم نقض القرار المميز وأعادتها الى لجنهها للسير فيها، فأ صدرت لجنة قضايا المتقاعدين ب عدد ٢١/٢٤٢/تقا عد/٢٠١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٩ قراراً قابلاً للتمييز يقضي ب رد الاعتراض المعترض (أ ر ح) مع تحميله المصاريف وبنتيجة التدقيقات التمييزية بموجب قرارها المرقم ٩٢/تقا عد/٢٠٢١ في ٢٠٢١/٣/١٥ تم نقض القرار المميز وأعادتها الى لجنهها للسير فيها، فأ صدرت لجنة قضايا المتقاعدين ب عدد ٢١/٢٤٢/تقا عد/٢٠١٩ بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٠ قراراً قابلاً للتمييز يقضى بالزام المدعى عليه مدير دائرة التقاعد العامة اضافة الى وظيفته باحتساب الفترة الممددة للمعترض (أ ر ح) بعد اكماله السن القانوني للتقاعد

والمدفوعة التوقيفات التقاعدية عنها والبالغة (٣) ثلاث سنوات فترة خدمة فعلية تضاف الى مدة خدمته السابقة له لاغراض التقاعد واحتساب الراتب التقاعدي له بالواقع الجديد ، ولعدم قناعة المميز/المعترض/ بالقرار المذكور بادر الى الطعن فيه تمييزاً طالباً نقضه بموجب عريضته التمييزية المؤرخة في ٢٠٢٢/٢/٢٤ وبعد ورود الأضبارة سجلت ووضعت قيد التدقيق والمداولة

القرار:-

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن ا لمدة القانونية تقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون لصدوره اتباعاً لقرار المنقض التمييزي الصادر عن هذه المحكمة ب عدد ٩٢/تقا عد/٢٠٢١ في ٢٠٢١/٣/١٥ لذا تقررته صديقه ورد الطعن التمييزي وا عادة الاضبارة الى لجنته ها و صدر القرار بالاتفاق في ٢٠٢٢/٣/٢٨

العدد /١١٢/ تقاعد/٢٠٢٢

لطلب المعارضة (ك ش ر) بصرف راتبها التقاعدي ، وقدم تظلاً الى دائرة التقاعد بتاريخ ٢٠٢١ /١/٣١ لم يرد عليه , فأ صدرت لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين و بعدد ١٦ /تقا عد /٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٧ قراراً قابلاً للتمييز يقضي بعدم صحة قرار المعارض عليه المرقم ٢٨٤٢ في ٢٠٢١/١/٣١ والزامه باعتبار المعارضة (ك ش ر) من ضمن ورثة و(خلف) المتقاعدة المتوفية (ب ح ص) واستحقاقها للراتب التقاعدي اعتباراً من تاريخ وفاة المتقاعدة في ٢٠٢٠/١٠/٣١ شريطة احتفاظها بشروط الاستحقاق الاخرى المنصوص عليها في القانون واعادة الرسم المدفوع اليها ، و لعدم قناعة المميز/المعترض عليه / بالقرار المذكور بادر الى الطعن فيه تمييزاً طالباً نقضه بموجب عريضته التمييزية المؤرخة في ٢٠٢٢/٢/٢٤ . وبعد ورود الأضبارة سجلت ووضعت قيد التدقيق والمداولة .:

القرار:-

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن ا لمدة القانونية تقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون حيث ان اللجنة لم تُشر في قرارها الى قبول الاعتراض موضوعاً، كما ان القرار جاء معلق على الشرط الواجب توافره عند المعارضة وهو (شريطة احتفاظها بشروط الاستحقاق الاخرى المنصوص عليها في القانون) وهذا غير وارد قانوناً لان القرارات يجب أن تنفذ فوراً بدون شرط أوقيد كما أنه كان يتوجب على اللجنة إدخال والد المعارضة (ك ش ر) كشخص ثالث في الدعوى للأستيضاح منه هل أنه يقوم بأعالة بنته المعارضة (ك) من عدمه لكي تتأكد اللجنة من أن للمعارضه معيل من عدمه لتطبيق

أحكام الفقرة (هـ) من المادة ١٣ من قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧/لسنة ٢٠٠٦، لذا تقرر نقض القرار المميز وإعادة الاضبارة الى لجنتها لاتباع ماتقدم ومن ثم إصدار القرار المناسب على ضوء مايتظاهرها و صدر القرار بالأكثرية في ٢٠٢٢/٤/٣ .

العدد /١٥٠/ تقاعد/٢٠٢٢

لطلب المعارض (ج ع م) بصرف مكافاة خدمة تقاعده وقدم تظلماً الى دائرة التقاعد بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٨ لم يرد عليه، فأ صدرت لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين وبعدهد(١٨/تقاعد /٢٠٢١) بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٤ قراراً قابلاً للتمييز يقضي بالزام المعارض عليه مدير عام دائرة التقاعد اضافة الى وظيفته بصرف مكافاة خدمة الشرطه للمعارض (ج ع م) وفق احكام القانون و عادة الرسم المدفوع اليه، ولعدم قناعة المميز /المعارض عليه/ بالقرار المذكور بادر الى الطعن فيه تمييزاً طالباً بنقضه بموجب عريضته التمييزية المؤرخة في ٢٠٢٢/٤/٧ . وبعده ورواد الأضبارة سجلت ووضعت قيد التدقيق والمداولة .:

القرار:-

لدى التدقيق والمداولة وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية تقرر قبوله شكلاً، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد أنه غير صحيح ومخالف للقانون حيث كان على المحكمة الأستعانة بخبراء دائرة التقاعد الخاصة بقوى الأمن الداخلي لغرض احتساب ما يستحقه المعارض (ج ع م) كمبلغ مكافئة الخدمة ودرجه في قرار الحكم لأن الحكم الصادر الذي لا يتوى على ماهية المحكوم به ووصفه بما يمكن تنفيذه لا يعتبر حكماً قابلاً للتنفيذ ، لذا يعد الحكم المميز غير صحيح وتقرر نقضه وإعادة الاضبارة الى لجنتها لاتباع ماتقدم واصدار القرار المناسب على ضوء النتيجة وتأييد اللائحة التمييزية و صدر القرار بالأكثرية في ٢٠٢٢/٤/٢١ .

العدد /١٥٩/ تقاعد/٢٠٢٢

لطلب المعارض (ت م ا ق) من مدير عام دائرة التقاعد بتخصيص الراتب التقاعدي ، فقررت هيئة التقاعد بتاريخ ٢٠١٩/١/١٧ برد طلب المعارض و لعدم قناعة المعارض بادر الى اعتراضه ، فأصدرت لجنة قضايا المتقاعدين بـ عدد ١٧/ تقاعد/٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٧ قراراً قابلاً للتمييز يقضي برد اعتراض المعارض (ت م ا ق) و تحميله الرسم المدفوع ، و لعدم قناعة المميز/المعارض / بالقرار المذكور بادر الى الطعن فيه تمييزاً طالبا نقضه بموجب عريضته التمييزية المؤرخة في ٢٠٢٢/٤/١٠ . و بعد ورود الأضبارة سجلت ووضعت قيد التدقيق والمداولة .:

٢٠٢١/٤/٩ وانه تم الطعن به في ٢٠٢١/٤/٩ بموجب وصل المحاسبة المرقم ٩٩٧٠٣٢ . في حين أن يوم ٢٠٢١/٤/٩ يصادف عطلة رسمية (يوم جمعة) يضاف الى ذلك فإن هامش القاضي رئيس اللجنة على عريضة الاعتراض مؤرخ في ٢٠٢١/٤/٩ وهذا كله يُشكل تناقض من حيث إحتساب المدد القانونية للطعن كما كان المفروض على اللجنة التحقق من توافر أسباب الاعتراض ومن ثم قبوله شكلاً، كما لوحظ بأن اللجنة لم تستمع الى أقوال و دفعات المعارض عليه ولم يتم درجها في محضر الجلسة المؤرخة ٢٠٢٢/١/٢٧ كما أن القرار صدر بالزام المعارض عليه بصرف الاستحقاق التقاعدي للمعارض دون بيان مقداره وتأريخ إستحقاقها وأن الفقرة الحكيمة جاءت مشروطة وهذا غير جائز قانوناً لأن القرارات يجب أن تكون قابلة للتنفيذ بدون أي شروط ، عليه تقرر نقض القرار المميز وإعادة الأضبارة الى لجنتها للسير فيها وفق المنوال المرسوم وعلى ضوء مايتظاهر لها وربطها بالقرار القانوني السليم و صدر القرار بالأكثرية في ٢٠٢٢/٤/٣ .

العدد /١٦٥/ تقاعد/٢٠٢٢

لطلب المعارض (س ج ا) من مدير عام دائرة التقاعد باحتساب خدمته الوظيفية ، فقررت هيئة التقاعد بتاريخ ٢٠٢١/٣/٨ برد طلب المعارض و لعدم قناعة المعارض بادر الى اعتراضه ، فأصدرت لجنة قضايا المتقاعدين بـ عدد ١٤/ تقاعد/٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٧ قراراً قابلاً للتمييز يقضي برد اعتراض المعارض (س ج ا) و تحميله الرسم المدفوع ، و لعدم قناعة المميز/المعارض / بالقرار المذكور بادر الى الطعن فيه تمييزاً طالبا نقضه بموجب عريضته التمييزية المؤرخة في ٢٠٢٢/٤/١٤ . و بعد ورود الأضبارة سجلت ووضعت قيد التدقيق والمداولة .:

القرار:-

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي واقع ضمن ا لمددة القانونية تقرر قبوله شكلاً، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه جاء صحيح وموافق للقانون للأسباب المعتمدة فيه لذا تقرر تصديقه ورد اللائحة التمييزية مع تنويه مدير تقاعد أربيل بضرورة الأعتناء بالأضبارة التقاعدية وتنظيم محتوياتها وأوراقها المبعثرة بشكل يليق بمكانة القضاء وحقوق المتقاعد وصدرالقراربالأكثرية في ٢٠٢٢/٥/١٢

العدد /١٥٠/ تقاعد/٢٠٢٢

لطلب المعارض (ج ع م) بصرف مكافأة خدمة تقاعده وقدم تظلاً الى دائرة التقاعد بتاريخ ٢٠٢١ /٤/٢٨ لم يرد عليه , فأ صدرت لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين وبعدهد(١٨/تقاعد /٢٠٢١) بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٤ قراراً قابلاً للتمييز يقضي بالزام المعارض عليه مدير عام دائرة التقاعد اضافة الى وظيفته بصرف مكافأة خدمة الشرطه للمعارض (ج ع م) وفق احكام القانون واعادة الرسم المدفوع اليه، ولعدم قناعة المميز /المعارض عليه/ بالقرار المذكور بادر الى الطعن فيه تمييزاً طالباً بنقضه بموجب عريضته التمييزية المؤرخة في ٢٠٢٢/٤/٧ . وبعده ورود الأضبارة سجلت ووضعتم قيد التدقيق والمداولة .:

القرار:-

لدى التدقيق والمداولة وجدأن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية تقرر قبوله شكلاً، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد أنه غير صحيح ومخالف للقانون حيث كان على المحكمة الأستعانة بخبراء دائرة التقاعد الخاصة بقوى الأمن الداخلي لغرض احتساب ما يستحقه المعارض(ج ع م) كمبلغ مكافئة خدمه ودرجه في قرار الحكم لأن الحكم الصادر الذي لا يتوى على ماهية المحكوم به ووصفه بما يمكن تنفيذه لا يعتبر حكماً قابلاً للتنفيذ ، لذا يعد الحكم المميز غير صحيح وتقرر نقضه وإعادة الاضبارة الى لجنتها لاتباع ماتقدم واصدار القرار المناسب على ضوء النتيجة وتأييد اللائحة التمييزية وصدر القرار بالأكثرية في ٢٠٢٢/٤/٢١ .